حلول المشاكل التي تواجه حركة التبادل التجاري بين الدول العربية والتي يتم مناقشتها حاليا في إطار الجامعة

١- الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية العربية، بدلا من قواعد المنشأ المطبقة حاليا والتي تقضي بألا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن ٤٠%، وبذلك سوف يتم منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية مستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية، وحتى يتسنى حماية الصناعة المصرية لاسيما في المجالات ذات الأهمية للصادرات المصرية (المنسوجات والملابس – الحديد والصلب – السيارات)،

٢- توحيد المواصفات القياسية بين الدول العربية.

٣- خلق آلية للتعامل مع الدول في حالة عدم وفاء دولة ما بالتزاماتها، حيث تتبع بعض الدول سياسات حمائية وتقييد كمي ونوعي عن طريق فرض قيود ومعوقات من رسوم جمركية وضرائب، بجانب العوائق الغير جمركية متمثله في الحصص وأذون الاستيراد والإجراءات الإدارية والنقدية المعقدة

٤- الإنفاق في إطار الجامعة على مدي توافق رسوم الخدمات المفروضة على تجارة السلع مع الخدمة المقدمة.

٥- أهمية تحرير الخدمات في سياق تعميق اتفاق تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية مما يساهم في نفاذ القطاعات الخدمية المصرية ذات القدرة التنافسية إلى الأسواق العربية.